أقسام الكلام في اجتهاد المُحْدثين
"إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي" نموذجًا

خليل خلف سويحل* د. أيمن عبد الرزاق الشوا**

* طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم اللغة العربية وأدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

** قسم اللغة العربية وأدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

الملخص

درس البحث قضيةً تعدُّ من ركائز الدَّرس النَّحويّ، وهي أقسام الكلام موضِّحًا تعريف الكلام لغة واصطلاحًا، وتداخله مع المصطلحات الأخرى، ومبيِّنًا أقسامه عند القدماء من حيث الاسم والفعل والحرف وسمات كل قسم، ومتوقِّفًا عند تقسيم "إبراهيم أنيس، ومهدي المخزوميّ" ومناقشًا تقسيمهما ومحلِّلًا آراءهما في هذا التقسيم، ومختتمًا بأهم النتائج التي توصَّل إليها البحث.

الكلمات المفتاحيّة: الكلام، المحدثون، إبراهيم أنيس، مهدي المخزومي.

ورد البحث للمجلة بتاريخ ١ ٠٠/٠٠/٢٠١٨

قُبل للنشر بتاريخ ١ ٠٠/٠٠/٢٠١٨

ثمّ استعرض تقسيمه الرباعي للكلام على النحو الآتي[1]:

١). الاسم: ويندرج ضمنه:

أ. الاسم العام: مثل: شجرة، كتاب، إنسان، مدينة.

ب . العلم: مثل: أحمد...

ج . الصفة: مثل كبير، أحمر...

ولكن عند التطبيق اللغوي نجد أنّ ما يكون صفة قد يكون اسمًا عامًا، نحو: كلمة عَدْل، أو يكون اسماً علماً، نحو: كلمة الأحمر، وقد أشار إلى ذلك حين قال: "فالكلمة الواحدة قد تكون اسماً أو صفة، ولا يوضح المراد منها إلا الاستعمال اللُّغوي"[2]. وأراد بـ (الاسم) الاسم العام والعلم، وهما من الأسماء الجامدة، والصفة اسم مشتق، ولا نعرف المعيار الذي استند إليه في اختيار الصفة من المشتقات دون غيرها، كاسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل، في تصنيفه أنواع الاسم، ولم "يتطرق إلى اسم الحدث الذي يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرّة واسم الهيئة"[3].

٢) . الضمير: ويندرج ضمنه:

أ. الضمير: مثل: أنا، أنت، هو... وهنا لم يميّز اصطلاحياً بين مصطلح "الضمير" من حيث كونه من أقسام الكلام، ومصطلح "الضمير" من حيث كونه فرعاً من الضمائر، وفي هذا خلط وغموض.

ب . ألفاظ الإشارة: مثل: هذا ، تلك، هؤلاء...

ج . الموصولات: مثل : الذي، التي ، اللذان...

د . العدد: مثل ثلاثة "فقولنا: ثلاثة رجال، يغني عن قولنا: رجل ورجل ورجل"[4]. ولم يذكر أسماء الجموع، كجمع الجمع الذي يغني عن التكرار.

والعدد يختلف عن الضمير في كونه معرباً، وقد يكون مشتقاً، وقبوله علامات الأسماء، ووقوعه موقع المضاف[5].

---

[1] أنيس، إبراهيم . من أسرار اللغة، ص٢٤٠ وما بعد.

[2] المصدر نفسه، ص٢٤٦.

[3] السامرائي، فاضل، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م . أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الفاتحي، القاهرة، ص١٢١.

[4] أنيس، إبراهيم . من أسرار اللغة، ص٢٤٩.

[5] السامرائي، فاضل . أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص١٢٣،١٢٤.

وقد ذكر أنّ القاسم المشترك بين هذه الأنواع (الضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات والعدد) أنّها تغني عن تكرار الأسماء[١]، فهي تقوم مقام الاسم، ولكن هناك بعض الأساليب التي تغني عن تكرار الاسم كالتنوين في "يومئذٍ" الذي يغني عن تكرار الجملة، ولم يذكره.

٣). الفعل: لم يتعرّض لذكر أقسامه.

٤)ـ الأداة: لم يضع معيارًا محدّدًا لمصطلح الأداة سوى أنّها تتضمّن "ما بقي من ألفاظ اللغة"[٢].

ويدرج ضمنها حروف الجر والنفي والاستفهام والتعجب، والظروف زمانية كانت أو مكانية، وهذا ما يقابل القسم الثالث عند النحويين وهو الحرف، لكنّهم لم يدرجوا فيه أسماء الاستفهام والظروف، والأفعال التي تدل على النفي، لكي لا يقعوا في الاضطراب الذي وقع فيه إبراهيم أنيس، فإذا قلنا مثلاً: أربعة أيام، فهل نصنّف كلمة (أربعة) ضمن الضمائر، لأنّها عددٌ أم نصنّفها ضمن الأدوات، لأنّها تدل على ظرف؟ ومثل هذا في أسماء الإشارة التي تنوب مناب الظروف، ثمّ إنّ الظروف (حرّة الرتبة) أمّا الأداة فمحفوظة الرتبة، فانفراد الأداة بالصدارة يعدُّ من أهمّ المميزات الشكلية التي تميّز الأداة من الظرف[٣].

وفي قوله:«إنّ الأداة تشمل كلّ "ما بقي من ألفاظ اللغة"، فيه تعميم غير صحيح، فهل يسمّى اسم الفعل أداة، نحو "هيهات" و"أفّ" و"تزال"؟! وهي ليست اسماً عاماً أو اسماً علماً أوصفةً، وفق تصنيفه.

وممّا تقدّم يظهر الاضطراب وغياب التصنيف العلمي الموضوعي في تقسيم "إبراهيم أنيس"[٤].

. أقسام الكلام عند مهدي المخزومي:

قال في معرض انتقاده تقسيم القدماء للكلام:

"مهما يكن من أمرٍ، فقد غير القوم متشبّثين بهذا التقسيم الثُّلاثيّ، وكأنّه تقسيم أملاه العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ولا تعريف الأفعال ولا تعريف الأدوات...وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسّم الكلمة أربعة أقسام بدلاً من ثلاثة ممّا جرى عليه عرفُ النحاة قديمًا وحديثًا"[٥]، وهذه الأقسام هي[٦]:

١). الاسم:

---

[١] أنيس، إبراهيم . من أسرار اللغة، ص٢٤٩

[٢] المصدر ذاته، ص٢٥٠.

[٣] السالمي، فاضل . أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص ١٢٥.

[٤] المخزومي، مهدي ،١٩٦٦م . في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط١، البابي الحلبي، القاهرة، ص١٩.

[٥] المصدر ذاته، ص٣١ وما بعد.

هو ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان.

٢). الفعل:

هو ما دلَّ على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة، والفعل عنده هو الفعل الماضي والمضارع والفعل الدائم، أي: اسم الفاعل، فهو أخذ بالتقسيم الكوفي للفعل، فقد عدَّ اسم الفاعل فعلاً مع أنه لا يتقبّل علامات الفعل، ولا يدل على الزمن بنفسه إلا من خلال السياق.

وشكَّ في عدّ فعل الأمر من الأفعال، لكونه لا يحمل دلالة زمنية على الحدث برأيه، وجعله في قسم خاص أسماه (أبنية أخرى)، ولم يشكّ بالمضارع المسبوق بلا الناهية أو المتصل بلام الأمر، فدلالة الأمر ذاتها فيهما، وهذا من وجوه الاضطراب في أحكامه[1].

٣). الأداة:

عرَّف المخزومي الأدوات بأنها "كلمات إذا أخذت مفردة غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى ولا تدلُّ على معانيها إلّا في أثناء الجملة"[2]. كأدوات الاستفهام والنفي والتوكيد...

و"الأداة" مصطلح كوفي يقابل مصطلح "الحرف" عند البصريين، وهو بذلك يعود أدراجه إلى تقسيم القدماء، فيقول: "فالفعل،والاسم والأداة إذاً هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة، وليتهم كانوا قد وفّوا هذه الأقسام حقها من الدرس، ولكنّهم لم يفعلوا لأنّهم كانوا يعنون بأمور لا تخصّ الدراسة اللغوية أو النحوية، ولا صلة لها بها، وهم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة، لم يتناولوها إلّا على أساس نظرية العامل"[3].

ففي كلامه تجنٍّ غيرُ مقبول، فإن لم يكن النحاة قد عنُوا بالدراسة اللغوية والنحوية، فبأيّ شيء كانوا يهتمون به، وماذا كانوا يتداولون في اجتهاداتهم واختلافاتهم؟!

٤). الكنايات :

لعلَّ الجديد الذي جاء به "مهدي المخزومي" هو اقتراح قسم رابع للكلام أسماه "الكنايات" إذ قال: "الكنايات أو الإشارات في العربية طوائف... ولا ريب أنَّ النحاة التفتوا إليها، ولكنّهم لم يمنحوها ما يجب أن تُمنح من عناية واهتمام...الكنايات في العربية تتجمع في مجموعات"[4]. وهذه المجموعات هي:

أ. الضمائر:

ب . الإشارة: أي: أسماء الإشارة.

---

[1] مجدوب عز الدين، المنوال النحوي، ص٩٠.

[2] المخزومي، مهدي . في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص٣١.

[3] المصدر ذاته، ص٣٧ وما بعد.

[4] المصدر ذاته، ص٤٥ ، وما بعد.

ج . الموصول بجملة: أي: الأسماء الموصولة.

د . المستفهم به: أي: أسماء الاستفهام .

هـ . كلمات الشرط: وتشمل 'إن، إذا، ما، مهما...'[1]

ويبدو الخلط في تقسيمه من خلال تصنيف أدوات الاستفهام تارة ضمن الأدوات وأخرى ضمن الكنايات، ويتجلّى الخلط عنده . أيضاً في اطلاق مصطلح 'الاسم' على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في كتاب له [2] وهي التي عدها من الكنايات في كتاب آخر [3]، ويلاحظ أنّ ما سمّاه (كنايات) سمّاه "إبراهيم أنيس" (الضمير)، فربّما استعار منه الفكرة من دون الإشارة إليه.

الخاتمة:

وبعد استعراض آراء (إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي) في قضية (أقسام الكلام) ومحاولتهما الانتقاص من تقسيم القدماء، واقتراح أقسام جديدة، وهي في الأصل تفريعات للتقسيم الثلاثي، لكون الفوارق الجزئية بين عناصر الكلام لا يمكن أن تشكّل أقسامًا مستقلّة، نجد أنفسنا نؤيّد رأي أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) حيث قال:

" فإن قيل: فلِمَ قلتم: إنّ أقسام الكلام ثلاثة، لا رابع لها؟ قيل: لأنّا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهّم في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع، لبقي في النفس شيء، لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنّه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة؛ لبقي في النفس شيء، لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلمّا عُبّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء، دلّ على أنّه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة"[3].

---

[1] المخزومي، مهدي،١٩٥٥م ، مدرسة الكوفة، دار المعرفة، بغداد، ص٢٠٠.

[2] المخزومي، مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص٤٧. وانظر: السامرائي، فاضل . أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص١٢٦وما بعد.

[3] الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م . أسرار العربية، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ص٣٥.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الآلوسي، محمود بن عبد الله ، ١٤١٥ هـ . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣. أنيس، إبراهيم،،٢٠٠٣م . من أسرار اللغة،ط٨، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٤. أيوب، عبد الرحمن . دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت.

٥. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ١٩٥٧م . أسرار العربية، تح: بهجة بيطار، دمشق.

٦. البغدادي، عبد القادر بن عمر- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة،

٧. ابن جني، أبو الفتح عثمان . الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

٨. حسان، تمام، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م ،اللغة العربية معناها ومبناها،ط٥، عالم الكتب .

٩. حسان ، تمام . مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٠. حسان ، تمام، ١٢٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م . الأصول، عالم الكتب، القاهرة.

١١. الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى . رسالة الحدود، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

١٢. الزّجّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، ١٩٨٧م . أمالي الزّجّاجي، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

١٣. الساقي، فاضل، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م . أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤. سيبويه، عمرو بن عثمان،١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م . الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٥. السيوطي، جلال الدين،١٩٨٦م . الأشباه والنظائر في النحو، تح: إبراهيم عبد الله، دمشق.

١٦. ابن عقيل، عبد الله، ١٩٨٥م . شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.

١٧. ابن فارس، أحمد، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م . معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

١٨. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم . أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

١٩. مجدوب، عز الدين، ١٩٩٨م . المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ط١، كلية الآداب، سوسة، تونس.

٢٠. المخزومي، مهدي،١٩٦٦م . في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط١، البابي الحلبي، القاهرة.

٢١. المخزومي، مهدي، ١٩٥٥م . مدرسة الكوفة، دار المعرفة، بغداد.

٢٢. ابن منظور، محمد بن مكرم ،٢٠٠٠م . معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت، ثمانية عشر جزءًا.

٢٣. ابن هشام، عبد الله بن يوسف . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سورية .

. مقدمة:

يُعدُّ علمُ النَّحو من أكثر علوم العربية التصاقًا بالكلام، إذ إنَّ الكلام واجهة اللغة وميزتها الكبرى، فهو الحامل للرؤى والأفكار التي تختزنها الأذهان.

ولذا عمل النحويُّون على تحليل الكلام إلى عناصره المكوِّنة للمنظومة اللغوية، وأدركوا أنَّ اللفظ لا قيمة لغويّة له إن لم ينتظم في سياق تركيبيٍّ قادر على إبلاغ المعنى المراد، ولهذا كانت عناصر الكلام مفتاح النص لفهم حقوله الدَّلاليَّة وسياقاته المعرفيَّة، فهي ركيزة المعنى والعنصر الرَّئيس في بنية النَّص.

ومن أهم الدراسات في هذا المجال دراسة الدكتور فاضل السامرائي في كتابه(أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة) الذي استعرض مجمل آراء المحدثين وناقشها من وجهة نظره مؤيدًا آراء تمام حسان في هذا المقام.

. مفهوم الكلام:

. الكلام لغةً:

جاء في معجم مقاييس اللغة معنى (كلم):

"الكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يدلُّ على نطقٍ مُفهِم، والآخر على جراح، فالأوّل الكلام، تقول: كلّمته أكلّمه تكليمًا، وهو كليمي إذا كلّمك أو كلّمته، ثمّ يتّسعون فيسمُّون اللفظة الواحدة المُفهِمة كلمة، والقصّة كلمة، والقصيدة بطولها كلمة؛ ويجمعون الكلمة كلماتٍ وكَلِمًا، قال الله تعالى: {يُحرِّفُون الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ}[1]، والأصل الآخر الكَلْم، وهو الجُرْح، والكِلام: الجراحات، وجمع الكَلْم كلومٌ أيضًا، ورجل كليمٌ وقومٌ كَلْمى، أي جرحى، فأمّا الكَلام، فيقال: هي أرضٌ غليظة"[2].

. الكلام اصطلاحاً:

قال أبو الحسن الرُّمّاني(ت٣٨٤هـ):

"الْكَلَام مَا كَانَ من الْحُرُوف دَالًا بتأليفه على معنى"[3]. ويريد أبو الحسن الرُّمّاني بمصطلح "الحروف": "كلمة لا تدلُّ على معنى إلّا مع غيرها ممّا معناها في غيرها"[4].

---

[1] سورة المائدة، الآية ١٣.

[2] فارس، أحمد١٣٩٩هـ ،١٩٧٩م .معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،٥/ ١٣١.

[3] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى . رسالة الحدود، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ص٧٤.

وزاد ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) معنى "الكلام" وضوحًا بقوله: "أمّا الكلام، فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحمن، ولبّ، وأف، وأوه، فكلّ لفظ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام"[1].

وبالمقارنة بين التعريفين نجد أنّ الرّمّاني (ت٣٨٤هـ) اشترط في الكلام الإفادة، أمّا ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، فزاد عنصراً آخر، وهو الاستقلال.

وبهذا يتميّز مصطلح "الكلام" من مصطلح "الكلم"، قال ابن منظور: "الكلام: اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكَلِمُ: لا يكون أقل من ثلاث كلمات، لأنه جمع كلمة مثل نبقة ونبق، ولهذا قال سيبويه: هذا باب علم ما الكَلِمُ من العربية، ولم يقل: ما الكلام، لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء الاسم والفعل والحرف، فجاء بما لا يكون إلا جمعًا، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة"[2].

وممّا يتصل بمصطلح "الكلام" مصطلح "القول"، وهو "اللّفظ الدّال على معنى، كرجل وفرس، بخلاف الخط مثلاً، فإنّه، وإن دلّ على معنى، لكنّه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل، نحو: ديز، مقلوب زيد، فإنّه، وإن كان لفظًا، لكنّه لا يدلّ على معنى، فلا يُسمّى شيء من ذلك"[3].

ويرادف مفهوم "الكلام" مفهوم "الكلمة" عند ابن هشام (ت٧٦١هـ)، فالكلمة "قول مُفرد"[4]، ويختلف مفهوم "اللفظ" عن مفهوم "الكلام"، فاللفظ "كلام يخرج من الفم"[5] سواء دلّ على معنى أم لم يدلّ.

وعرّف الدكتور "تمام حسان" الكلام بقوله: "هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، أي: المفيد بحكم أصل وضعه، لأنّ الأصل في الكلام أن يكون لفائدة"[6].

لكنّه توسع في مصطلح "الكلام" حين فرّق بين مفهومي "الكلام" و"اللغة"، إذ قال: "الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يُحسّ بالسمع نطقًا والبصر كتابة، واللغة تُفهم بالتأمل في الكلام، فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه

---

[1] المصدر ذاته، ص٧٤.

[2] ابن علي، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ج١ص١٧.

[3] ابن منظور، محمد بن مكرم ٢٠٠٠م. معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت، ثمانية عشر جزءًا، مادة (كلم).

[4] ابن هشام، عبد الله بن يوسف . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سورية، ص٣٣.

[5] المصدر نفسه، ص٣٣.

[6] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. رسالة الحدود، ص٧٤.

[7] حسان، تمام ، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م. الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ص١٣٠.

ونكتب بحسبه هو اللغة، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها، والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فرديًا، ولكنّ اللغة لا تكون إلا اجتماعية، الكلام أداء فرديٌّ في إطار اجتماعيٍّ ما، وهذا الإطار الاجتماعي هو اللغة، وحين يتكلّم الفرد يتم كلامه في إحدى صورتين شهيرتين: إمّا النطق وإما الكتابة"[1].

فهو يقابل بين " اللغة " و"الكلام" ويقارن بينهما، وأرى أنّ هذه مقارنة غير صائبة، لكون اللغة منظومةً من العناصر والكلام أحدها، وفي قوله: "الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط"، هنا ربّما اختلط عليه مصطلحا "اللغة" و"النحو" فكان الأولى به أن يقارن بين مصطلحي "الكلام" و"النحو" بدلاً من "الكلام" و"اللغة".

ورأى "عبد الرحمن أيوب" أنّ النحاة عرّفوا الكلام بأنّه "ما دلّ على أكثر من معنى مفرد، وأفاد فائدة تامّة"[2].

وقد أحسن الدكتور عزّ الدين مجدوب حين قال: "وجه الخطأ عنده في هذا التعريف اعتماد المعنى من خلال اشتراط الإفادة التامة في تعريف كيان نظري لا يحتمل طابعه المجرد ذلك"[3].

ونزيد عليه وجوهًا أخرى من الأخطاء في تعريفه، فقد استعمل "عبد الرحمن أيوب" في نقله عن النحويين لفظتي "أكثر" و"تامة"، ثمّ لم يرشدنا إلى المرجع الذي استند إليه في هذا التعريف الذي لم يقله أحد من النحويين ـ في حدود علمي ـ وفي هذا تدليس فاضح في من الحدود النحوية، ومن الواجب أخذ الحيطة والدقة في نقل تعريف الحدود النحوية لما يترتّب على ذلك من مسائل.

. أقسام الكلام لدى النُّحويّن القدماء:

للكلام وأقسامه مكانة الصدارة في الدرس النحوي، فهو من أشهر مسائله تحليلاً ودراسة، ولذا كان تقسيم الكلام فكرةً محوريّةً في الصّحيفة النّحويّة التي اختطّها أبو الأسود الدُّولي(ت ٦١هـ)، إذ نقل فيها عن الإمام عليٍّ كرّم الله وجهه(ت٤١هـ) قوله: "الإسْم مَا أنبأ

---

[1] حسان، تمام ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م . اللغة العربية معناها ومبناها، ط٥، عالم الكتب، ص٣٢.

[2] أيوب، عبد الرحمن ، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ص١٢٥،٢.

[3] مجدوب، عز الدين، ١٩٩٨م . المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ط١، كلية الآداب، منوبة، تونس، ص٢٠٢وما بعد.

عن المُسَمّى والفِعْل ما أنبأ عن حركة المُسَمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[1].

واستهلّ سيبويه (ت١٨٠هـ) كتابه بباب أسماء "هذا باب علم الكلم من العربية" وجاء فيه "فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط، وأمّا الفعل فأمثلة أخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى، فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ، وأمّا بناء ما لم يقع، فإنّه قولك آمرًا: اذهَبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومخبرًا: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ، ويُقْتَلُ ويُضرَبُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن، إذا أخبرتَ، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبيَّن إن شاء الله، والأحداث نحو الضَّرْب والحمد والقتل، وأمّا ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعلٍ، فنحو: ثُمَّ، وسَوْفَ، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها"[2].

فقسّم سيبويه الكلام ثلاثة أقسام، وهي الاسم والفعل والحرف، وذكر أمثلةً لكلّ قسم ليزيل كلّ لبس وغموض في تحديد مفهوم كلٍّ منها، ودرج النحويون من بعده يتناقلون هذا التقسيم شرحًا ودراسة، قال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "الاسم في الاصْطِلاح: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة، وفي اللُّغة: سمة الشّيء أي علامته ...والفعل في الاصْطِلاح: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة، وفي اللُّغة: نفس الحدث الّذي يُحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما. والحرف في الاصْطِلاح: ما دلّ على معنى في غيره، وفي اللُّغة: طرَفُ الشّيء، كحرف الجبل"[3].

ولم يخرج أحد من القدماء على هذا التقسيم الثلاثي للكلام سوى ما أورده السّيوطي (ت ٩١١هـ) أنّ أبا جعفر بن صابر زاد قسمًا رابعًا سمّاه الخالفة، وقصد به اسم الفعل[4].

. أقسام الكلام عند إبراهيم أنيس:

ألّف "إبراهيم أنيس" كتاباً مثيراً للجدل أسماه "من أسرار اللغة" الذي ليس له من اسمه نصيب فيما أرى لما تضمّن من مغالطات علمية كتكران الإعراب والعامل النحوي وغيرهما من القضايا.

والذي يهمنا في بحثنا هذا من كتابه المذكور أحد فصوله الذي تحدّث فيه عن أقسام الكلام قائلًا: "تبع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف، متّبعين في

---

[1] الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، ١٩٨٧م. أمالي الزّجاجي، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ص٣٤٠.

[2] سيبويه، عمرو بن عثمان ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م. الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة،١ :١٢

[3] ابن هشام، عبد الله بن يوسف. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،١٥.

[4] السيوطي، جلال الدين. الأشباه والنظائر في النحو، تح: إبراهيم عبد الله، دمشق، ١٩٨٦م، ٣:٣.

هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سمّوها: الاسم والكلمة والأداة[1].

ولم يورد دليلاً مقنعاً على تأثُّر النحويين القدماء بالفلسفة اليونانية، وأقدم من يُنسب إليه هذا التقسيم هو الإمام علي كرّم الله وجهه، وفي تلك المرحلة لم يكن هناك اتصالٌ بين الثقافتين اليونانية والإسلامية.

كما نجد "إبراهيم أنيس" هو الذي تأثَّر بالمناطقة عندما جعل الأداة قسماً رابعاً للكلام جرياً مع تقسيمهم الآنف الذكر.

وذكر أيضاً: "أنّ فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة، وأنّ تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة"[2].

ويُردُّ عليه بأنه لو كانت فكرة الحرفية غامضةً في أذهان النحاة، لما استطاع المبتدئون التمييز بين الحرف والفعل والاسم، فهذا القول مخالفٌ لما استقرَّ عليه الدَّرس النَّحويُّ، إذ يستطيع الدارس المبتدئ التمييز بين الأقسام الثلاثة، فكيف بحال مؤسّسيه الأوائل؟

ولكننا نقرُّ أنّ تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة، كما أورد "إبراهيم أنيس"، وهذا شأن كثير من التعاريف في العلوم المختلفة لكون التعريف يتضمّن أخصّ صفة في المعرَّف، وظنّنا أنه سيأتي بتعريف جامع مانع لكلّ قسم من أقسام الكلام، بيد أننا لم نجد شيئاً من ذلك في كتابه هذا[3].

وبعد انتقاده تقسيم القدماء، راح يقسّم الكلام بناءً على أسس ثلاثة، وهي[4]:

١. المعنى:

٢. الصيغة:

٣. وظيفة اللفظ في الكلام:

ولم يضع تعريفاً لكلّ أساس، ربّما لوضوحه في الذهن، وأمّا الأساس الثالث (وظيفة اللفظ في الكلام) فهو جزء من الأساس الأول لكون المقصود منه هو (المعنى الإسنادي).

فالنحويون قسّموا الكلام على أساس شكلي بالدرجة الأولى، وهذا ما يتضح من خلال سمات كل قسم من الكلام، ولم يعتمدوا على أساس المعنى كعامل وحيد في تقسيم الكلام، فشأنهم في ذلك يختلف عن شأن أهل البلاغة في بيان أساليب الخبر والإنشاء، قال ابن

---

[1] أنيس، إبراهيم، ٢٠٠٣م. من أسرار اللغة، ط٨، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص٢٣٩.

[2] المصدر نفسه، ص٢٣٩.

[3] المصدر نفسه، ص٢٤٠ وما بعد.

[4] المصدر نفسه، ص٢٣٩.

قتيبة(ت٢٧٦هـ): "الكلام أربعة: أمر، وخبر، واستخبار، ورغبة؛ ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب، وهي: الأمر، والاستخبار، والرغبة، وواحد يدخله الصدق والكذب وهو الخبر"[1].

وأورد "إبراهيم أنيس" مثالاً وضّح فيه أهمية هذه الأسس في تعليقه على الآية الكريمة:(لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ)[2].

فقد قال: "تجد أنّ في الآية الكريمة وصفاً وفعلاً ومعناهما واحد، بل ووظيفتهما في الكلام متحدة، إذ يقوم كلٌّ منهما بعملية الإسناد، ولكنّ الصيغة مختلفة لكلٍّ منهما"[3].

فكلمتا " حِلٌّ " و" يَحِلُّونَ" لا اختلاف بينهما إلّا في الصيغة، والمعنى واحد، بحسب رأي "إبراهيم أنيس"، وفي ذلك مغالطة واضحة، فقد ذكر عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) الفرق بين الإخبار بالصفة المشبهة والإخبار بالفعل في فصل "القول على فروق في الخبر" ، إذ قال: "إذا قلتَ : زيدٌ طويلٌ وعمرو قصيرٌ لم يَصْلُحْ مكانه : يطولُ ويقصُر، وإنما تقولُ: يطولُ ويقصُر، إذا كان الحديثُ عن شيءٍ يزيدُ وينمو كالشّجر والنبات والصّبيّ ونحو ذلك... وإذا ثبتَ الفرقُ بين الشيئين في مواضع كثيرةٍ وظهر الأمرُ بأنْ ترى أحدَهما لا يصلُحُ في موضع صاحبه وجَبَ أنْ تقضيَ بثبوتِ الفرق حيث ترى أحدَهما قد صَلُح في مكانِ الآخر، وتعلَمَ أنّ المعنىَ مع أحدِهما غيرُه مع الآخر "[4]

وقال الألوسي (ت ١٢٧٠هـ): "لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ، فإنه تعليل للنهي عن رجعهن إليهم، والجملة الأولى لبيان الفرقة الثابتة وتحقق زوال النكاح الأول، والثانية لبيان امتناع ما يستأنف ويستقبل من النكاح، ويشعر بذلك التعبير بالاسم في الأولى والفعل في الثانية"[5].

وبهذا يظهر خطأ رأي "إبراهيم أنيس" الذي بنى عليه تقسيمه الجديد للكلام، ذلك التقسيم الذي لم ينسبه إلى نفسه صراحة، وإنما قال: "وقد وُفّق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدقُّ من تقسيم النحاة الأقدمين"[6]، لكنه لم يذكر أسماء هؤلاء المحدثين، ولذا فالتقسيم ينسب إليه لا إلى غيره.

---

[1] ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم . أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة،ص١٩.

[2] سورة الممتحنة، الآية١٠.

[3] أنيس، إبراهيم . من أسرار اللغة، ص٢٤٠.

[4] الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن، ١٩٩٥م . دلائل الإعجاز، تح: محمد التنجي،ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ص١٤١.

[5] الألوسي، محمود بن عبد الله ، ١٤١٥ هـ . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١٤، ص٢٦٩.

[6] أنيس، إبراهيم . من أسرار اللغة، ص٢٤٠.

Translation of sections of speech in the diligence of modernists Ibrahim Anis and Mehdi Makhzoumi' model'

** Khalil Khalaf Suweil *, Dr. Ayman Abdel Razzaq Al Shawa
PhD student, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and * .Humanities, University of Damascus
Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Humanities, ** .University of Damascus

Summary

The study examined the issue of one of the pillars of the grammar lesson, namely the sections of speech explaining the definition of speech language and terminology, and its overlap with other terms, and the sections of the ancients, and stopped at the division of ."Ibrahim Anis and Mehdi Makhzoumi", concluding with the main findings of the research

.**Keywords**: speech, modernists, Ibrahim Anis, Mahdi Makhzoumi